كما يقال في تعريف الاب هو الحيوان الذي يتولد من نطفته حيوان اخر فيوجد حسب المضاف
وهو المولود وما يصدق عليه المضاف الاخر وهو الحيوان الاخر فيعرف تعريف الاب
صريحا وتعريف الابن ضمنا وكما يقال في الاخ انه الذي ابوه بعينه ابو انسان اخر فيذكر حسب
المضاف وهو الاخ وهو الاب وما صدق عليه المضاف الاخر وهو انسان اخر ولا يذكر
في تعريف الجنس المقول على الكثيرين وهو حسب المضاف والكثيرين هو ما صدق عليه
المضاف الاخر وهو النوع الاضافي ان المراد بالنوع في تعريف الجنس الماهية والحقيقة
المراد من الماهية والحقيقة هيهنا هو ما يكون الشيء بها هو هو سواء كانت موجودة او
معدومة وسواء كانت ماهية حقيقية او نوعية ولكثرة ما يقع به ذلك اي كثيرا ما يقع
بالنوع الماهية والحقيقة اذ لا خفاء في ان المراد بالغير هو المغايرة للحقيقة يعلم منه
ان حصة الشيء بالقياس الى النوع الحقيقي لا الى الصنف لان الاصناف متفقة الحقيقة وان
المضاف للجنس هو النوع الاضافي واما ما كان فالتعريف فاسد اي تعريف الجنس
فاسد فلا يصلح لان يقال عليهما في جواب ما هو لانه انما يقال عليهما في جواب ما هو
اذا كان تمام المشترك بينهما واذا كان تمام المشترك يكون مقوما وهو باطل لان التقرير
انه معدوم في الخارج والمعدوم لا يقوم الموجود فيقول الشارح بعد في معروض الجنس المنطقي
اي الجنس الطبيعي يعني ان الجنس الطبيعي ان كان موجودا في الخارج يكون شخصا ولا
يكون مقولا على كثيرين وان لم يكن موجودا فيه لا يكون مقوما للمحسوسات اختلف العلماء
القول الاول هو موجود الطبيعة العامة في ضمن الجزئيات والقول الثاني هو موجود
الطبيعة الخاصة في ضمن جزئي والحاصل ان العلماء ما تركب الخارجي منهم من زعم
ان الجزئيات مركبة في الخارج من الطبيعة العامة وغيرها ومنهم من ذهب الى انه مركب
من الطبيعة الخاصة وغيرها فليس طبيعة الحيوان امرا واحدا حاصله انه ليس
في الخارج امر واحد في ضمن الجزئيات بل امور متعددة كل واحد منها في ضمن جزئي

وهي

وهي مطابقة الامر الواحد في العقل يشتمل عليها افراد لا يشتمل على الحصص افراد الكلي
والحصة هي الطبيعة المقيدة بقيد من القيود ومعنى اشتراكه انه يطابق الى اخره
يعني ان اشتراك الكلي انه مطابق بمعنى ان المعقول من كل جزئي بعد حذف التشخص والتخصيص
بعينه المعقول من جزئي اخر فلا يتم الكبرى اي قوله لا شيء من المتشخص بمقول على كثيرين قوله
وفي لفظه تسامح اي في لفظ المص تسامح حيث جعل المعنى الجنس واحدا بالنوع
حيث قال في المتن وحده ابدا ان التشخص لا يمنع اشتراك كثيرين في معروض التشخص
الذي هو واحد بالنوع المطابقة له اي للمعنى الحسي الموجود في العقل قوله والحق
في الجواب انما قال الحق في الجواب لان الجواب الاول والثاني مبنيان على التركيب
بحسب الخارج وهو ليس بحق وايضا منع الكبرى وهو لا شيء من المتشخص بمقول
على كثيرين غير موجه لان معنى التشخص صفة يمنع وقوع الشركة في الذهن والنفي
من الجزئي المحمول لا الحاصل لان الجزئي يخرج عنه الجزء الاخر فلو كان محمولا على الكل يصح
ان يقال للكل جزء وكل جزء فهو يخرج عنه الجزء الاخر يصح ان الكل يخرج عنه الجزء
الاخر هف فانه فاسد لان المراد من حمل الجزء على الكل ليس حمل مفهوم لفظ الجزء
على معنى لفظ الكل وهو ظاهر بل حمل ذات الجزء كالحيوان على ذات الكل كالانسان
فاذا قلنا حيوان لا يمكن لنا ان نقول وكل حيوان يخرج عنه الجزء الاخر وهو الناطق
اذ بعض الحيوان وهو الانسان يدخل فيه الناطق بل لان الجزء مغاير في الوجود للكل
لانه مقدم عليه في الوجود فلا يصح حمله عليه قوله ما يعتبر معه زايدا عليه يعني به مثل
الناطق والضاحك والماشي وان احدا منهما من الوجهين الى الاوسط فان قلت
لا شك ان الحد مركب من الجنس والفصل فيكونان جزئين فيكونان جزئين للنوع
فيقول لا شك انهما اجزاؤه لا من تلك الحيثية بل يمكن ان يعرض لهما الجزئية
عند اعتبار الحد ولو شاء لم يحكم ببطلان ارادتهم الى نوع الامام هذا

Copyright © King Saud University